https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.2 No.3 (2025), 1-16
Article history:
Received:19/08/2025
Accepted:17/01/2026
Published:18/01/2026

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

أثر استخـدام البطاقات الإلكترونيــة في الحد من أزمــة السيولة بالمصارف التجـارية

أ. إيمان عمر السريتي[1]، ريما كمال بن دردف[2]، عافية محمد اعبيد [3]
[1] محاضر مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة
https://orcid.org/0009-0001-9900-6167
[3،2] باحثات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة
https://orcid.org/0009-0001-8617-6909
https://orcid.org/0009-0004-8243-9988
[1] em.sariti@eps.misuratau.edu.ly [2] remakamal2915@gmail.com .
https://doi.org/10.36602/jsrhs.2026.3.1.1

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة التي تعاني منها المصارف التجارية الليبية، مع التركيز على مدينة مصراتة كنموذج تطبيقي ، استخدم الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها من خلال استبيان موزع على عينة من عملاء المصارف ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي واضح لاستخدام البطاقات الإلكترونية في التخفيف من حدة أزمة السيولة، وذلك من خلال تعزيز ثقة العملاء والتجار في التعاملات الإلكترونية ، بالإضافة إلى تحسين الرقابة المصرفية على أنظمة الدفع الإلكتروني ، كما كشفت النتائج عن تحديات تعوق الاستخدام الأمثل لهذه البطاقات مثل ضعف البنية التحتية ، توصي الدراسة بضرورة تطوير شبكات الاتصال ، وزيادة نقاط البيع الإلكترونية، وتعزيز حملات التوعية ، والتعاون بين المصارف لتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية بما يساهم في تجاوز أزمة السيولة.

الكلمات المفتاحية: البطاقات المصرفية، أزمة السيولة، الخدمات الالكترونية المصرفية.

Abstract:

This study investigates the impact of electronic card usage in mitigating the liquidity crisis experienced by Libyan commercial banks, with Misurata city serving as the case study. The research employed a descriptive-analytical methodology, utilizing a questionnaire distributed among a sample of banks customers. The findings reveal a significant positive impact of electronic card adoption in easing liquidity shortages by enhancing customer and merchant confidence in electronic transactions and improving banking oversight of electronic payment systems. On the other hand, the study highlights several challenges that impede the optimal utilization of electronic cards, notably the weakness of technological infrastructure. Accordingly, the study recommends strengthening communication networks, expanding the availability of electronic points of sale, intensifying awareness campaigns, and fostering interbank cooperation to enhance electronic banking services. These measures are expected to contribute effectively to overcoming the liquidity crisis in Libyan commercial banks.

Keywords: Bank Cards, Liquidity Crisis, Electronic Banking Services.

1. المقدمة:

يشكل القطاع المصرفي مكاناً متميزاً بين قطاعات الاقتصاد لأي دولة، ومن وظائف هذا القطاع توفير السيولة النقدية لعملائه، حيث تعد السيولة من أهم التحديات التي تواجهها المصارف داخل هذا القطاع، فقد تنخفض الحصة السوقية للمصرف نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية أو لعدم امكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب (الباوندي، 2017)، ويشهد القطاع المصرفي في ليبيا، منذ سنة 2014 أزمة سيولة نتيجة لما تمر به الدولة من أحداث سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية غير اعتيادية، حيث كان لتوقف إنتاج النفط في ليبيا بتلك الفترة والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض قيمة العملة الليبية مقابل العملات الاجنبية الرئيسية وما صاحبه من ارتفاع في معدلات التضخم، الأثر الكبير على الاقتصاد الليبي والقطاع المصرفي على وجه التخصيص (عبد المجيدوالبقار،2021)، وفي ظل أزمة السيولة الراهنة التي تمر بها ليبيا فمن الضروري إيجاد حلاً بديلاً للنقود التقليدية يمكن استخدامه في كل وقت لتخفيف العبء على العميل والعامل المصرفي، وأصبحت التكنولوجيا المعاصرة احدى اهم الأدوات والمنتجات الاستراتيجية في مجال الاعمال المصرفية؛ يحقق ميزات تنافسية وهذا ما قد يفرض على المصارف تحديات كبيرة في البيئة المصرفية، فهي تشهد تحولات عميقة ومتسارعة نتيجة التطور في تكنولوجيا المعلومات وزيادة الحجم المعلومات أدت الى ظهور أدوات جديدة للأنشطة المصرفية من أهمها: البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية (الرفاعي، والدوقاني، 2021)، وبالتالي تحتم على المصارف التجارية معرفة وتحديد الوقت المناسب لدخول السوق لم يكن قبيل الصدف وانما هو نتيجة سياسات المالية وتمويلية واستراتيجيات استثمارية طويلة حتى تواكب سياسات أكثر تطوراً لتتحول من ادوات والمنتجات الصيرفة التقليدية الي الصيرفة الالكترونية (رحاب، بن جمعة، السنة) ، ومع انتشار التطور الإلكتروني ودخول البطاقات الالكترونية عالم المال فقد حظيت هذه البطاقات بالاهتمام في ليبيا وقد كان اول من أصدرها مصرف الجمهورية ومن ثم اخذت في الانتشار وأصبحت تلقى قبولاً بين العملاء (التواتي،2013).

وعلى هذا الاساس نكمن اهمية هذا البحث في معرفة أثر استخدام البطاقات الالكترونية في الحد من أزمة السيولة.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة العيد** (2021)

ركزت الدراسة على مدى مساهمة خدمات الدفع الإلكتروني في التخفيف من أزمة السيولة في البلد، تناولت الدراسة أزمة السيولة وعلاقتها بوسائل الدفع الحديثة، وطبقت الدراسة على صندوق البريد في الجزائر من خلال تحليل واقع الدفع الإلكتروني ودوره في تخفيف الأزمة، أظهرت النتائج أن لوسائل الدفع الإلكتروني دورًا كبيرًا في تخفيف حدة أزمة السيولة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

- **دراسة عبد المجيد والبقار** (2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في الحد من مشكلة السيولة بليبيا، جمعت بيانات الدراسة بواسطة استمارة استبيان وزعت على عينة مكونة من 40 مشارك، خلُصت الدراسة لوجود فعالية في استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، على الرغم من صعوبة الحصول عليها من المصارف، كما أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي لخفض التكاليف وسهولة الاستخدام وأمان العمليات على الحد بشكل ملحوظ من أزمة السيولة.

- **دراسة الباوندي وجمعة** (2017)

استهدفت الدراسة في التعرف على دور بطاقات الدفع الإلكتروني في مواجهة أزمة السيولة، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واستعانت بالحزمة الإحصائية **SPSS** لتحليل البيانات، أظهرت النتائج تقبل العملاء لاستخدام البطاقات الإلكترونية وثقة التجار في نتائج العمليات الإلكترونية، مما ساهم في تحسين الأداء المصرفي وتلبية احتياجات المواطنين بسهولة.

- **أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع أزمة السيولة ودور بطاقات الدفع الإلكترونية في التخفيف منها، حيث استخدمت جميع الدراسات المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان في جمع البيانات، كما خلصت جميعها إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لاستخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من حدة أزمة السيولة، غير أن الدراسة الحالية تميزت بعدة جوانب من بينها تركيزها الجغرافي على مدينة مصراتة تحديداً، واعتمادها على أدوات تحليل إحصائي أكثر دقة وتقدُّمًا مثل برنامج **SPSS** واختبارات **One Sample t-Test** ومعامل ألفا كرونباخ، إلى جانب تناولها فرضيات فرعية تتعلق بثقة التجار، وتقبّل العملاء، ودور الرقابة المصرفية، ربما يمنحها عمقًا تحليليًا إضافيًا بالمقارنة مع بعض الدراسات السابقة التي اكتفت بالتحليل الوصفي أو تناولت المشكلة بشكل عام كما أن حداثة الدراسة أكسبتها قدرة على عكس الواقع الراهن للتحديات التقنية والبنية التحتية المتعلقة بالدفع الإلكتروني في ليبيا.

3. مشكلة الدراسة:

عدم توفر السيولة النقدية لدى المصارف التجارية ظاهرة حقيقية تعاني الاقتصاد الليبي، الامر الذي تسبب في عدم قدرة هذه المصارف على الايفاء بالتزاماتها، قصيرة الأجل على أقل تقدير، فكان من الضروري على المصارف إيجاد حلول تمكنّها من الايفاء بالتزاماتها للعملاء (الباوندي، جمعة، 2017)، من خلال الاطلاع على بعض التقارير بشان الوضع المالي للمصارف التجارية الليبية في الفترة (2004 الى 2017)،اتضح أن معظم الليبيين يحتفظون بأصول مالية نقدية، وحجم النقد المتداول خارج المصارف ارتفع من 3 مليارات دينار ليبي الى اكثر من 27 مليار دينار ليبي، أي ما يمثل نحو ثلث المعروض النقدي، وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، حيث بلغ عرض النقود في نهاية العام 2010 حوالي 22 مليار دينار، واصبح في عام 2015 حوالي 42 مليار دينار ليبي وان منها 23 مليار تقريبا عملة خارج المؤسسات المصرفية أي بنسبه 60% من العملة المحلية تدار خارج المصارف، وهذا مؤشر يمكن الاعتماد عليه للدلالة على ضعف السيولة لدى المصارف لمواجهة السحوبات اليومية، حيث واجهت المصارف التجارية الليبية صعوبة في انجاز معاملاتها نتيجة لنقص السيولة لديها وهذا ما دفعها للبحث عن بدائل ~~حديثة~~ لتمكنها من تقديم الخدمات المصرفية للتفاعل مع متغيرات هذا العصر ومن اجل الحد من تفاقم مشكلة نقص السيولة كان لابد على مصرف ليبيا المركزي إيجاد اليات مناسبة لحل هذه الازمة منها تفعيل استخدام البطاقات الالكترونية محلية الإصدار و متابعة النشر و توزيع خدمة السداد عبر نقاط البيع. ومن هذا المنطلق صيغ تساؤل الدراسة كالآتي:

- ما أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية؟

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى لقياس أثر استخدام البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى الآتي:

أ- قياس أثر تقبل العملاء استخدام البطاقة الالكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

ب- قياس أثر الرقابة المصرفية لبطاقات الدفع الالكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

ج- قياس أثر منح التجار الثقة في التعامل بالبطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

هـ- تقديم توصيات مبنية على النتائج المتحصل عليها من تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة المجمعة بواسطة صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، علّها يسترشد بها في ايجاد حلول لأزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية.

5. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع مهم في حقل معالجة أزمة السيولة المصرفية وتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية بالمصارف التجارية الليبية

6. فرضيات الدراسة:

لإجابة تساؤل الدراسة وتحقيقا لأهدافها صيغت فرضية الدراسة كالآتي:

- **يوجد أثر ايجابي لاستخدام البطاقات الالكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.**

ولتتبع اختبار هذه الفرضية، صيغت الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

الفرضيات الفرعية الأولى:

- يوجد أثر ايجابي لتقبل العملاء استخدام البطاقة الالكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضيات الفرعية الثانية:

- يوجد أثر ايجابي للرقابة المصرفية لبطاقات الدفع الالكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضيات الفرعية الثالثة:

- يوجد أثر ايجابي لمنح التجار الثقة في التعامل بالبطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

7. السيولة:

1.7 مفـــهوم الســيولة:

تعتبر السيولة شريان الحياة لأنشطة المصارف التجارية، حيث تحتل دورًا أساسيًا في عملياتها اليومية وتفاعلاتها مع العملاء، ويمكن للمصرف أن يخسر عددًا من عملائه نتيجة لنقص السيولة أو عدم قدرته على تلبية طلباتهم في الوقت المناسب؛ قد يؤدي نقص السيولة في المصارف إلى حالة من الهلع بين العملاء، مما يتسبب في اضطراب في التدفقات النقدية الواردة من خلال الودائع النقدية من قبل العملاء، ونتيجةً لذلك تسعى المصارف إلى وضع استراتيجيات لتكون قادرة على مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف، ويمكن أن يؤدي هذا الوضع المفاجئ إلى ازدحام للعملاء على المصارف لاستعادة ودائعهم، مما قد يجعل المصارف تواجه صعوبات مالية في التعامل مع الطلب المتزايد على العملة المحلية في مثل هذه الحالات، قد تضطر المصارف المركزية للتدخل لمساعدة المصارف التجارية في التعامل مع الطلب المتزايد على السيولة (الفزاني والقدار، 2020).

يشير مفهوم السيولة بقدرة الأصل على التحول إلى نقدية بسرعة دون تكبد خسائر (عبد الحميد، 2002)، أما سيولة المصرف تشير إلى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وفي مقدمتها التزاماته تجاه المودعين، بالإضافة إلى التزاماته

الأخرى تجاه المقرضين والمقترضين وغيرهم ويتطلب ذلك توفر النقد السائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول على النقد من خلال تسييل بعض أصوله وتحويلها إلى نقد بسرعة ودون تكبد خسائر (سعيد، 2013).

2.7 مكونات السيولة المالية:

تشير إلى الاصول التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى نقد دون أن تفقد جزءا كبيرا من قيمتها، وتعد جزءا أساسيا في تحليل الأداء المالي للأفراد والشركات وحتى الحكومات وتشتمل على:

أ. نسب السيولة: تشمل نسب السيولة الإجمالية والسريعة والمطلقة، والتي تقيم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها الأكثر سيولة، وتعتبر نسب السيولة هي مؤشرات تُستخدم لقياس قدرة الكيانات المالية على تحمل التحديات المالية المختلفة وتلبية التزاماتها المالية، وتُعتبر هذه النسب مهمة للحفاظ على الاستقرار المالي وضمان استدامة الأنشطة المالية.

ب. مؤشرات سيولة السوق: هي ادوات ومقاييس تستخدم لتقييم مدى قدرة السوق على استيعاب عمليات الشراء والبيع دون ان تحدث تغيرات كبيرة في الاسعار، وتلعب مؤشرات سيولة السوق دورًا هامًا في تقييم قوة واستقرار السوق المالية (Czerwińska–Kayzer & Florek, 2018).

جـ. إدارة الأصول والخصوم: إدارة الأصول والخصوم تشير إلى عملية تخطيط وتنسيق استخدام الأصول والموارد المالية لكيان ما بشكل فعال، من أجل تحقيق أهدافه المالية وتلبية الالتزامات المالية. تشمل إدارة الأصول والخصوم التحكم بعمليات المالية والاستثمارات لضمان التوازن بين الأصول والخصوم، وضمان استدامة النشاط التجاري وتعتبر الإدارة الفعالة لتوقيت ومبالغ الأصول والخصوم ضرورية للحفاظ على السيولة، لا سيما في المؤسسات المصرفية (Vinnychenko, 2024).

3.7 مفهوم بطاقات الدفع الإلكتروني:

البطاقات الإلكترونية وسيلة مُعترف بها اجتماعيًا تُستخدم لتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون، كما تُعد جزءًا من منظومة وسائل الدفع الإلكتروني بجانب النقود الورقية (قوق وطهاري، 2022).

1.3.7 أنواع بطاقات الدفع الالكتروني:

أولاً: بطاقات الخصم أو القيد المباشر أو الفوري (Debit Card): تُعد هذه البطاقات وسيلة للدفع الفوري، فهي ليست أداة ائتمانية، ويجب على حامل البطاقة أن يكون لديه حساب جاري في البنك الصادر للبطاقة.

ثانيًا: بطاقات الخصم الشهري أو بطاقة الدين (Charge Card): يُمكن استخدام هذه البطاقات كوسيلة للدفع الفوري والائتماني في الوقت نفسه، حيث يعتبر العميل صاحب الحساب الجاري ليس مطالبًا بالدفع الشهري الحد الأدنى المطلوب لاستخدام البطاقة.

ثالثًا: بطاقة الدفع بالأقساط (Credit Card): تسمح هذه البطاقات لحاملها بدفع المبالغ المستحقة بشكل دوري ومتساوٍ مع دخله دون الحاجة للدفع المُسبق ويتم دفع المستحقات بشكل شهري.

رابعًا: البطاقة الذكية (Smart Card): تحتوي هذه البطاقة على معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال بشكل آمن والتأكد من صحة كل عملية دون خداع، ويمكن لهذه البطاقة التفاعل مع الحواسيب الأخرى وتتطلب تأكيد الصلاحية لنقل الأموال من المشتري إلى البائع **(بحماوي،2019)**.

2.3.7 الرقابة على الدفع الإلكتروني:

هي مجموعة من الاجراءات والانظمة التي تهدف إلى ضمان سلامة وأمن العمليات الالكترونية والمالية، وحمايتها من الاحتيال والتلاعب المالي، والتزام الأطراف المعنية (مصارف، شركات مالية، عملاء) بالقوانين والتشريعات المنظمة ومن أنواعها: الرقابة الداخلية التي تكون داخل المؤسسات المالية والرقابة الخارجية من قبل المصرف المركزي أو الهيئات التنظيمية (العيسي،2019).

8. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق الأهداف الدراسة وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات من الكتب، المجلات العلمية، والدراسات ذات الصلة، وهو ما يمثل الجانب النظري للدراسة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المعلومات المستخلصة من استمارة الاستبيان المُعدة لهذا الغرض، والتي وُزعت على العينة المختارة المتمثلة عملاء المصارف. وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى جمع البيانات، وتنظيمها، وتلخيصها، وعرضها بوضوح من خلال الجداول وحساب المقاييس الإحصائية المختلفة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

1.8 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 30 فردًا من زبائن المصارف التجارية من حاملي البطاقات المصرفية.

2.8 أدوات وأساليب التحليل:

تم استخدام الاستبانة كأداة تجميع بيانات والاعتماد على البرنامج الاحصائي **SPSS**

جدول (1) عدد استمارات الاستبيان الموزعة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	30	%100
الاستمارات المستلمة	30	%100
الاستمارات الصالحة للتحليل	30	%100

يشير الجدول ان استمارات الاستبيان استلمت بنسبة 100% مما يعكس كفاءة عالية في عملية جمع البيانات وملاءمة أداة البحث والتزام المشاركين بالاستجابة.

جدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البدائل	العدد	النسبة
ماجستير	06	%20
بكالوريوس	10	%33.3
دبلوم عالي	05	%16.7
أخرى	09	%30

البدائل	العدد	النسبة
الإجمالي	30	%100

يتضح من الجدول رقم (2) أن 70% من المشاركين في الدراسة (أكثر من ثلثي المشاركين) يحملون مؤهل جامعي أو ما يعادله.

شكل رقم (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

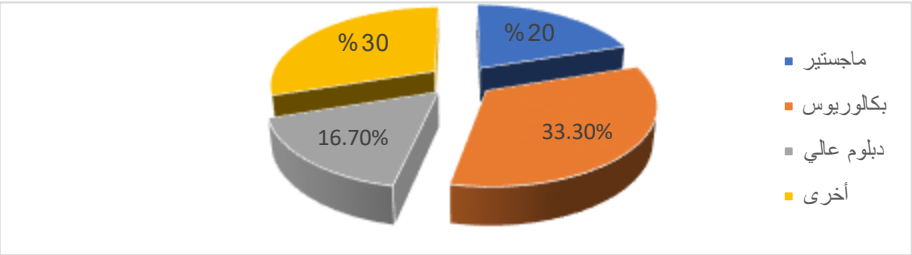

- **التحليل** :تُظهر البيانات أن غالبية المشاركين يحملون شهادة البكالوريوس (33.3%)، مما قد يعكس مستوىً جيدًا من المعرفة العملية في المجال.

يعرض الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس.

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

البدائل	العدد	النسبة
ذكر	18	%53.3
أنثي	14	%46.7
الإجمالي	30	%100

شكل رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

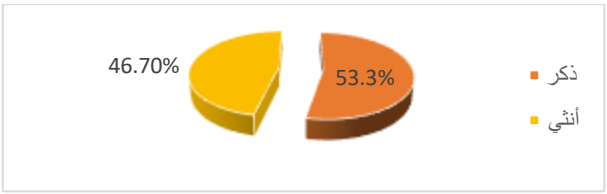

كما يظهر جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	11	%36.7
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	9	%30
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	8	%26.7
من 50 سنة فأكثر	2	%6.7

الفئة العمرية	العدد	النسبة
الإجمالي	30	%100

شكل رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر

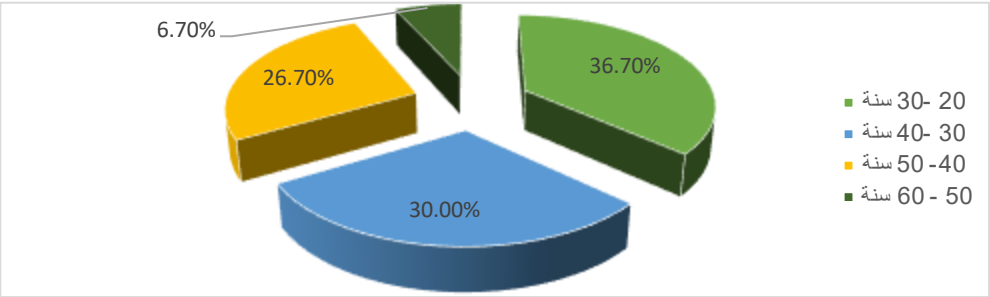

تظهر البيانات أن الفئة العمرية 20–30 سنة تشكل النسبة الأكبر (36.7%)، مما يُبرز توجهًا نحو إشراك الشباب. كما تتضمن البيانات الواردة من الجدول السابق أن نسبة العمر، (20 – 30 سنة) هي الأعلى بقيمة (36.7%)، بينما نسبة العمر (50 – 60 سنة) هي الأقل حيث بلغت (6.7%).

جدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

البدائل	العدد	النسبة
مصراتة	25	%83.3
خارج مصراتة	5	%16.7
الإجمالي	30	%100

يتضح من البيانات الواردة من الجدول السابق أن نسبة مكان الإقامة، المقيمين بمصراتة هي الأعلى بقيمة (83.3%)، بينما نسبة المقيمين خارج مصراتة هي الأقل حيث بلغ (16.7%).

شكل رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة

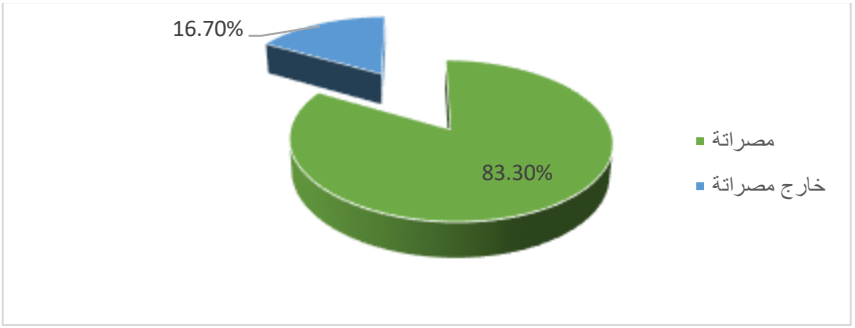

تُظهر النتائج تركيز الدراسة بشكل كبير على المشاركين من مدينة مصراتة.

3.8 التحليل الوصفي:

تم استخدام التحليل الوصفي لتقديم صورة واضحة عن البيانات الأولية للدراسة.

أولا: التحليل الوصفي:

تم عن طريق الجداول التكرارية والوسط الحسابي وتم تحديد درجة الموافقة كما بالجدول رقم (6) الذي يوضح مقياس التدرج الخماسي (مقياس لكرت) المستخدم في الدراسة.

الجدول رقم (6) يوضح مقياس التدرج الخماسي

مستوى القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
مستوى التوافق	4.20 – 5.00	3.40 – 4.20	2.60 – 3.40	1.80 -2.60	1-1.80
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

يوضح الجدول رقم (6) مقياس التدرج الخماسي المستخدم لقياس أراء أفراد العينة حول أثر البطاقات الإلكترونية في الحد من أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبية، ويساعد هذا المقياس في تحديد مستوى الموافقة على فقرات الاستبانة وتحليل الاتجاهات كما يستخدم في تفسير النتائج الاحصائية المتعلقة بمحاور الدراسة.

ثانيا: إجراء اختبارات لعينة واحدة One Sample t Test

لتحديد الاتجاه العام حول كل محور منه باستبيان الدراسة بحيث أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P–value أكبر من 0.05 فهذا يدل بأن درجة الموافقة متوسطة، أما إذا كانت أقل من 0.05 فهذا يدل بأن درجة الموافقة منخفضة أو مرتفعة وفي هذه الحالة ننظر لقيمة الوسط.

ثالثا: معامل ألفا كرنباخ Cronbach's Alpha: وتم استخدامه لدراسة صدق وثبات أداة الدراسة.

1.3.8 صدق وثبات أداة البحث:

هي أن العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فهو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه.

جدول رقم (7) يبين قيمة معامل ألفا كرنباخ لاستبيان البحث

القسم	قيمة معامل ألفا كرنباخ
الأول	0.793
الثاني	0.654
الثالث	0.755
الرابع	0.725
الكلي	0.892

من خلال النتائج بالجدول رقم (7) نجد أن قيمة معامل ألفا كرنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها.

2.3.8 معامل الارتباط (ارتباط بيرسون Pearson Correlation)

وتم استخدامه لدراسة اتساق كل عبارة مع المحور الخاص.

جدول رقم (8) يبين قيمة معاملات الارتباط لعبارات استبيان البحث

ر. ع	القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث	القسم الرابع
1	0.743	0.698	0.537	0.711
2	0.732	0.685	0.684	0.724
3	0.817	0.677	0.584	0.563
4	0.582	0.532	0.565	0.697
5	0.631	0.458	0.478	0.598
6	0.563	0.459	0.404	0.613
7	0.468	0.424	0.391	0.411
8	0.387	0.491	0.685	-
9	0.516	0.434	0.628	-
10	-	0.829	0.608	-

من خلال النتائج بالجدول رقم (8) نجد أن معاملات الارتباط جميعها أكبر من 10 % مما يدل على اتساق العبارات مع المحور **الخاص بها.**

4.8. اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: دراسة القسم الأول (مدى تقبل العملاء استخدام البطاقات الإلكترونية بكل سهولة ويسر):

تمت دراسة التساؤل الخاص بهذا المحور في مجتمع البحث عن طريق عينة البحث وهي ينص على أن **(ما مدى تقبل العملاء استخدام البطاقات الإلكترونية بكل سهولة ويسر؟).**

جدول رقم (9) يبين نتائج التحليل الإحصائي القسم الأول

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	هل لديك تخوف من استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني في الشراء.	2.83	1.68	محايد
2	بطاقات الدفع الإلكتروني تعمل على توفير الوقت.	3.06	1.52	محايد
3	اجهزه بطاقات الدفع الالكتروني واجهزه الصراف الالي منتشرة بشكل جيد.	2.63	1.54	محايد
4	هل تكلفه استخدام البطاقة قليله.	2.80	1.39	محايد
5	الشراء نقدا أرخص من الشراء باستخدام البطاقات المصرفية.	3.33	1.32	محايد
6	يوجد خوف من سوء استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني.	3.26	1.17	محايد

7	استخدام بطاقات الدفع الالكتروني يلبي رغبات واحتياجات العملاء.	3.13	1.22	محايد
8	استخدام البطاقات الدفع الالكتروني يعتبر امن.	2.83	1.26	محايد
9	سهولة الحصول على بطاقة الدفع الالكتروني.	2.80	1.24	محايد
10	تجد صعوبة في استخدام البطاقات الدفع الالكتروني في الآلة المغناطيسية.	3.10	1.51	محايد
العام		**2.99**	**1.38**	**محايد**

من خلال النتائج بالجدول رقم (9) نجد درجة التوفر لمعظم للعبارات لهذا المحور هي محايد، ونجد أن أكثر العبارات توفرا هي العبارة (الشراء نقدا أرخص من الشراء باستخدام البطاقات المصرفية).

الجدول رقم (10) يبين نتائج اختبارات القسم الأول

العدد	الوسط	الانحراف المعياري	P-value
30	2.99	1.38	0.000

من خلال النتائج بالجدول رقم (10) نجد أن درجة الموافقة محايدة وبذلك يمكن القول إنه من الممكن تقبل العملاء استخدام البطاقات الإلكترونية

شكل رقم (6) يبين المتوسطات القسم الأول

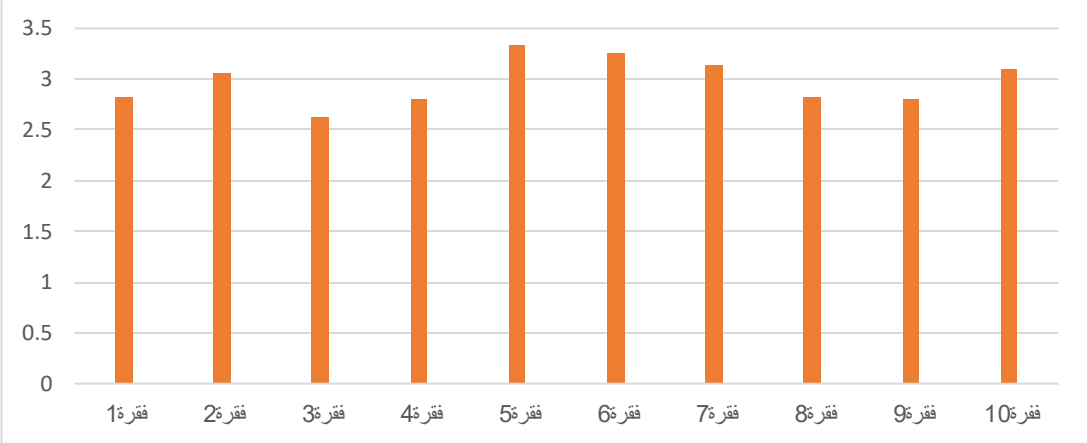

ثانياً: دراسة القسم الثاني (مدى وجود رقابة مصرفية على إجراءات نظام بطاقات الدفع الإلكتروني):

تمت دراسة التساؤل الخاص بهذا المحور في مجتمع البحث عن طريق عينة البحث وهي ينص على أن **(ما مدى وجود رقابة مصرفية على إجراءات نظام بطاقات الدفع الإلكتروني؟).**

جدول رقم (11) يبين نتائج التحليل الإحصائي القسم الثاني

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يتم اعلام العملاء بإجراءات التأمينات الوقائية لحساباتهم المصرفية.	2.43	1.50	محايد

2	يتم استخدام السرية في التعاملات.	2.79	1.27	محايد
3	تواجد إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء.	2.93	1.41	محايد
4	صعوبة اختراق بطاقات الدفع الالكتروني عند تشغيلها.	2.73	1.04	محايد
5	تتوفر في الموظفين القائمين على الصيرفة الالكترونية الكفاءة والخبرة.	3.03	1.09	محايد
6	صعوبة اختراقات موقع المصرف.	3.20	0.99	محايد
7	فرض السياسات الضريبة على الخدمات المصرفية الالكترونية.	2.96	1.21	محايد
8	يتم استخدام التوقيعات الالكترونية لحماية الحسابات.	3.06	1.31	محايد
9	استخدام البطاقات الالكترونية ليس بالأمر السهل بالنسبة لي.	3.35	1.39	محايد
10	لا توفر البطاقات الالكترونية الراحة والسرعة في الإنجاز.	3.33	1.44	محايد
العام		**2.99**	**1.25**	**محايد**

من خلال النتائج بالجدول رقم (11) نجد درجة التوفر لمعظم للعبارات لهذا المحور هي محايد، ونجد أن أكثر العبارات توفرا هي العبارة (استخدام البطاقات الالكترونية ليس بالأمر السهل بالنسبة لي).

الجدول رقم (12) يبين نتائج اختبار ت القسم الثاني

العدد	الوسط	الانحراف المعياري	P-value
30	2.99	1.25	0.000

من خلال النتائج نجد أن درجة الموافقة كانت كبيرة وبذلك يمكن القول إنه **(هناك مدى وجود رقابة مصرفية على إجراءات نظام بطاقات الدفع الإلكتروني)**.

الشكل رقم (7) يبين المتوسطات القسم الثاني

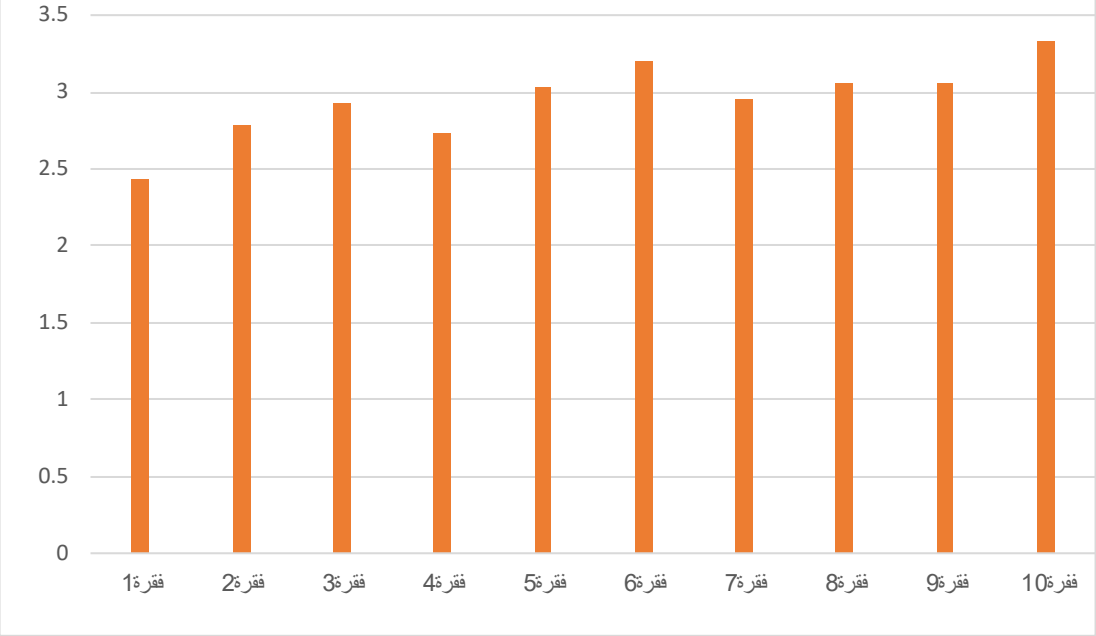

ثالثاً: دراسة القسم الثالث (مدى منح التجار الثقة في العملية الإلكترونية):

تمت دراسة التساؤل الخاص بهذا المحور في مجتمع البحث عن طريق عينة البحث وهي ينص على أن (ما مدى منح التجار الثقة في العملية الإلكترونية؟).

جدول رقم (13) يبين نتائج التحليل الإحصائي القسم الثالث

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	دفع عمولة خاصه بالبائعين عند استلام بيان المصرف	2.56	1.75	غير موافق
2	صعوبة التفاهم مع المصرف بخصوص تسجيل بعض الصفقات.	3.03	1.73	محايد
3	الكثير من التجار والبائعين لا يقبلون البيع بالبطاقة.	3.23	1.65	محايد
4	السرعة في تحويل قيمه المبيعات لحساب التاجر.	3.26	1.52	محايد
5	عدم توفر سياسة متعلقة بالأمان والسرية لحسابات التاجر.	2.73	1.36	محايد
6	تتوفر سياسة حكومية داعمه لانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية.	3.20	1.34	محايد
7	هناك إجراءات كافية لحماية حسابات التاجر.	2.73	1.20	محايد
8	نسبه العمولة التي يتقاضاها المصرف من التاجر مقبولة.	2.73	1.31	محايد
9	تشجيع التاجر البيع بالبطاقة.	3.50	1.38	محايد
	العام	2.99	1.75	محايد

من خلال النتائج بالجدول رقم (13) نجد درجة التوفر لمعظم العبارات لهذا المحور هي محايد، ونجد أن أكثر العبارات توفرا هي العبارة (تشجيع التاجر البيع بالبطاقة).

الجدول رقم (14) يبين نتائج اختبارات القسم الثالث

العدد	الوسط	الانحراف المعياري	P–value
30	2.99	1.75	0.000

من خلال النتائج بالجدول رقم (14) يتضح بأن درجة الموافقة كانت محايدة وبذلك يمكن القول إنه (هناك مدى منح التجار الثقة في العملية الإلكترونية).

شكل رقم (8) يبين المتوسطات القسم الثالث

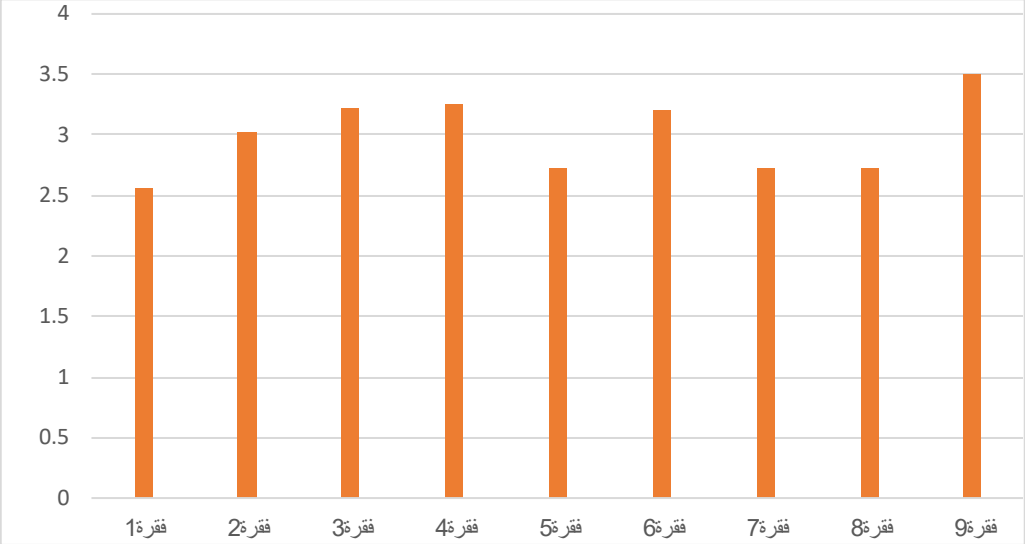

9. النتائج:

1. أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي في استخدام البطاقات الإلكترونية بالتقليل من أزمة السيولة
2. أظهرت النتائج أن هناك تقبلًا متزايدًا لدى العملاء لاستخدامها.
3. أظهرت البيانات أن الرقابة المستمرة تقلل من المخاوف في المعاملات غير القانونية.
4. تعزيز الثقة لدى التجار باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ساهم في زيادة انتشارها.
5. كشفت الدراسة عن وجود بعض التحديات، مثل ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال.

10. التوصيات:

1. تعزيز البنية التحتية التكنولوجية من خلال تحسين شبكات الاتصال وتوفير الكهرباء.
2. تنفيذ حملات توعوية مكثفة لتعريف العملاء والتجار بمزايا استخدام البطاقات الإلكترونية.
3. تشجيع استخدام نقاط البيع الإلكترونية من خلال زيادة عدد نقاط البيع الإلكترونية.
4. تعزيز الرقابة المصرفية لضمان أمان المعاملات الإلكترونية.
5. التعاون بين مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية لتحسين خدمات الدفع الإلكتروني.

11.المراجع:

6. قاسم، مصطفى عبد الحكيم. 2023، التكنولوجيا المالية وتطور نظم الدفع الإلكترونية.، دار المعرفة، بيروت.

- العيسي، نوره بنت عبد الله (2019)، وسائل الدفع الالكترونية وأحكامها في الفقه الاسلامي، مكتبة الرشد، الرياض.
- أبو حمد، رضا. (2002). إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمّي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- اقطاف، عقبة. فاطمة، الزهراء، (2021). الواقع المحاسبي لوسائل الدفع الإلكتروني. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 7(1)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 309.
- بحماوي، الشريف، (2019). بطاقات الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية.، مجلة القانون والتنمية المحلية، 1(2)، 126.
- بن جمعة، رحاب. (ب.ت). واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة السيولة. المؤتمر العلمي السنوي الأول، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن.
- بوضياف، جهاد. (2014). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- الحسيني، فلاح، والدوري. (2002). إدارة البنوك: مدخل كمّي واستراتيجي معاصر. دار وائل للنشر، دار الكتب للنشر، طرابلس.
- حكيم، براضية. (2011). إدارة السيولة بالبنوك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- الرفاعي، الدوقاني. (2021). معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا. مجلة دراسات الأعمال والاقتصاد، جامعة المرقب، (8).
- سعيد، عبد السلام. (2013). إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي (ط. 2). دار الذاكرة للنشر والتوزيع.
- شريف، محمد غانم. (2007). محفظة النقود الإلكترونية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 12.
- الشورة، جمعة عايد. (2008). وسائل الدفع الإلكتروني. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- صونية، عتروس. (2014). إدارة السيولة في البنوك ودورها في التحفيظ من خطر السيولة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- طه، مصطفى كامل، وبندق، أنور. (2005). الأوراق التجارية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 352.
- عبد الحميد، طلعت. (2002). إدارة البنوك: مدخل تطبيقي. مكتبة عين شمس، القاهرة.
- عبد المجيد، محمد قاسم.، والبقار، محمد سالم. (2021). أثر استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا. كلية الاقتصاد، جامعة سرت.
- العكاري، بن ناصر. (2016). دراسة تحليلية لأزمة السيولة لعينة من المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، القره بوللي.
- العيد، أحمد. (2021). فعالية خدمات الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- الفزاني، والقدار، (2020). الهلع المصرفي وأثره على السيولة بالمصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية للفترة الممتدة (2010–2019). مجلة الأستاذ، (18) الجزء الأول.
- القمبري، رتاج (2022). البطاقات الإلكترونية وأثرها في الحد من أزمة السيولة. مذكرة تخرج غير منشورة، جامعة طرابلس.

- قـوق، حنـان، وطهـاري، أم الخيـر. (2022). المسـؤولية المدنيـة الناشـئة عـن اسـتخدام وسـائل الـدفع الإلكترونـي. مجلـة القانونية والاجتماعية، 7(1)، جامعة عمار تليجي الأغواط، 913.
- مجيـد، حيـدر كامـل. (2021). واقـع وسـائل الـدفع الإلكترونيـة فـي العـراق للفتـرة (2010–2018). المجلـة العراقيـة للعلـوم الاقتصادية، 19(69).
- مخلـوفي، عبـد الوهـاب. (2005). التجـارة الإلكترونيـة عبـر الإنترنـت. (رسـالة دكتـوراه غيـر منشـورة). كليـة الحقـوق والعلـوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 157.

- Chikh, N., & Masadeh, A. (2023). Legislative controls securing electronic payment systems. Journal of Namibian Studies: History Politics Culture.
- Chollete, L., Næs, R., & Skjeltorp, J. A. (2008). The risk components of liquidity. Research Papers in Economics.
- Czerwińska-Kayzer, D., & Florek, J. (2018). Determinanty płynności finansowej przedsiębiorstw produkujących pasze dla zwierząt. https://doi.org/10.5604/01.3001.0012.7730
- Enas, B. H., & Hilary, B. (2012). Shar'ia compliant electronic payment systems – Libyan case study.
- Goldby, M. (2019). Legal framework to govern electronic payment and electronic presentation of documents. https://doi.org/10.1093/law/9780198811978.003.0005
- https://doi.org/10.59670/jns.v33i.1164
- in reducing bank liquidity from an Islamic perspective. Al-Manhaj: Jurnal Hukum dan Pranata Sosial Islam. https://doi.org/10.37680/almanhaj.v4i2.2020
- Lybek, T., & Sarr, A. (2002). Measuring liquidity in financial markets. IMF Working Papers. https://doi.org/10.5089/9781451875577.001
- Oloo, O., & Muteheli, F. (2023). The consequences of disclosed fraud in the Libyan banking sector. International Journal of Humanities, Social Sciences and Education. https://doi.org/10.20431/2349-0381.1007015
- Omar, A., Al-Towati, N., & Amlus, H. (2020). The impact of the credit crunch and shadow economy on economic growth in Libya: Evidence from ARDL. https://doi.org/10.36348/SJEF.2020.V04I01.007
- Shvets, Y., & Turubarova, Y. (2021). Liquidity as a component of the assessment of the financial condition of the enterprise JSC «Kharkivoblenergo». Бізнес-навігатор. https://doi.org/10.32847/business-navigator.67-18
- Vinnychenko, O. V. (2024). Bank liquidity: Essence, factors of influence and methods of assessment. Business Inform. https://doi.org/10.32983/2222-4459-2024-4-199-206
- Zenbela, H., Mohd, F. M., & Lubis, M. (2022). Libyan Islamic banks experience.